نَقْضُ الهاذور، لأبي عليّ الفارسيّ
(تعريفاً بالكتاب، وجمعاً لبعض نصوصه)

مشعان بن نازل الحربي

الأستاذ المساعد بجامعة الطائف

مُلخّص نقض الهاذور

بسم الله والحمد لله، وبعد.

فهذا مُلخّص (نقض الهاذور)، وهو جمعٌ لبعض نصوص كتاب نقض الهاذور لأبي عليٍّ الفارسيّ - وهو من الكتب التي لازالت مفقودة -. وقد جاء هذا العمل في قسمين:

الأوّل: تحدّث عن أبي عليّ باختصار، ثم التعريف بنقض الهاذور وذكر سبب تأليفه؛ إذ هو ردٌّ على كتاب معاصره ابن خالويه "الهاذور". وفي هذا القسم - أيضاً - بيان زمن تأليفه، وموضوعه، ومنهجه، وشواهده.

أمّا القسم الثاني: فجُمِع فيه ما تبقّى من نصوص نقض الهاذور، وجاء في ستّة مطالب تحت كلّ مطلب نصٌّ من نصوص نقض الهاذور،.

وقد تفاوتت نصوصه؛ فبعضها أسطر معدودة، ومنها ما بلغ صفحات، على طريقة أبي عليٍّ المعروفة في النقاش، والاستدلال والأخذ والردّ.

الحمدُ لله، الذي علّم من الجهالة، وهدى من الضلالة، وأجزل الهبات وستر العورات، والصلاة والسلام على نبيّ الرّحمة، الذي أكمل الله به الدين، وأتمّ به النعمة، وعلى آله وصحبه، ومن اقتفى أثره. وبعد:

فإنّ العربيّة لها من بين العلوم منزلة الشرف، وقد كست مَن أخلصوا لها، وأفنوا أعمارهم في علومها وبيان جواهرها، شرفاً وفتحت لهم أبواب العلوم الأخرى، عدلت في ذلك بين العرب وغيرهم.

ومن أولئك الذي محضوا النصح للعربيّة وشغلوا أعمارهم بالاشتغال بها، أبو عليٍّ الفارسيّ، فهذه مصنّفاته شاهدةٌ بإكبابه على العربيّة، إضافة إلى شهادة تلميذه ابن جنّي؛ إذ قال: "ولله هو، وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم أنسه، فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله، ساقطة عنه كلفه، وجعله همه، وسَدَمه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً، إلا بأخرة، وقد حط من أثقاله، وألقى عصا ترحاله"(١).

وقد كُتِب لكتب أبي عليٍّ القبول عند أهل العربيّة قديماً وحديثاً، فتسابق الباحثون إلى تحقيقها ودراستها. ولكن بعض كتبه طالتها العوادي، والتفّ بها الفقدُ. فلم يبقَ من بعضها إلا مسائل، ومن بعضها إلا اسمها.

ومن تلك التي لم يبقَ منها إلاّ مسائل معدودة كتابه "نقض الهاذور"؛ إذْ حفظ لنا كتابا الخزانة وشرح شواهد الشافية للبغدادي شيئاً منها، وما وقفتُ ـ بعد تتبّع قارب السنتين ـ على نصوصٍ لنقض الهاذور في غيرها. وقد يسّر الله لي جمع بعض نصوصه؛ لتكوناً بلاغاً لمحبّي كتب أبي عليّ ومنارةً يُهتدى بها إلى الأصل إن كانت

(١) الخصائص: ١/ ٢٧٨.

تحتفظ به خزائن المخطوطات مع الإغفال. وقد جعلت هذا العمل في قسمين:

القسم الأوّل: أبو عليّ وكتاب نقض الهاذور، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: تعريف موجزٌ بالفارسي.

المبحث الثّاني: نقض الهاذور، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأوّل: النّقْض، والهاذور في اللغة.

المطلب الثّاني: التعريف بنقض الهاذور، ومُراد الفارسيّ به.

المطلب الثّالث: إثبات نسبته إلى الفارسي.

المطلب الرّابع: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الخامس: زمن تأليف الكتاب.

المطلب السادس: موضوع الكتاب، ومنهجه.

المطلب السابع: شواهد هذا الكتاب.

القسم الثّاني: ما تبقّى من نصوص (نقض الهاذور)، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأوّل: واو "رُبّ".

المطلب الثّاني: لاهم الكبار.

المطلب الثّالث: أصل لفظ الجلالة "الله".

المطلب الرّابع: همزة "ناس".

المطلب الخامس: لَهِنَّك لَرَجُلٌ صِدق.

المطلب السادس: من شواهد نقض الهاذور.

واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأسأله أن يستعملنا في طاعته.

القسم الأوّل: أبو عليّ وكتاب نقض الهاذور، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: تعريف موجزٌ بالفارسي.

اسمه، ونسبه:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن سليمان الفارسيّ الفسويّ(١).

كنيته، ولقبه:

يُكنى بأبي عليّ، ويلقّب بالفارسيّ والفسويّ.

وتلقيبه بالفسويّ كان يكثر عند القدامى، والمعاصرين له، أمّا المتأخّرون فإنّما يعرفونه بأبي عليّ، أو الفارسيّ أو بهما(٢).

مولده ونشأته:

ولد ببلدة فسا(٣) وإليها نُسب؛ فيقال: الفَسوِيّ(٤)، وفيها نشأ لأبٍ فارسيّ، وأمٍّ عربيّة سدوسيّة؛ من سَدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس(٥).

تنقّل بين بلدان شتّى ثمّ عاد إلى بلد الخلافة بغداد، وبها ألقى عصا التسيار.

شيوخه وتلاميذه:

اتصل أبو عليّ بأعلام العربية في عصره وعنهم أخذ، ومن أولئك:

١. أبو إسحاق إبراهيم بن السري، الزّجاج (ت ٣١١هـ).

٢. أبو الحسن علي بن سُليمان، الأخفش الصغير (ت٣١٥هـ).

---

(١) تُنظر ترجمته في: نزهة الألبّاء: ٢٣٢، ومعجم الأدباء: ٢/ ٨١١، وإنباه الرّواة: ١/ ٢٧٣، وإشارة التّعيين: ٨٣، وبُغية الوُعاة: ١/ ٤٩٦، وشذرات الذهب: ٣/ ٨٨، والأعلام: ٢/ ١٧٩، وأبو علي الفارسي: ٥٢.

(٢) يُنظر: أبو علي الفارسي: ٥٩.

(٣) وهي مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل بينها وبين شيراز أربع مراحل. ينظر: مُعجم البلدان: ٤/ ٢٦٠.

(٤) يُنظر: إشارة التّعيين: ٨٣.

(٥) يُنظر: معجم الأدباء: ٢/ ٨١١، وأبو علي الفارسي: ٤٢.

٣. أبو بكر محمّد بن السري ابن السرّاج (ت٣١٦هـ).

٤. أبو بكر محمّد بن الحسن، بن دُريد (ت٣٢٤هـ).

٥. أبو بكر محمّد بن إسماعيل العسكري، مَبْرمان (ت٣٢٥هـ). وغيرهم[١].

وبرع من تلاميذه جماعة، منهم:

١. أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ).

٢. إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٢هـ).

٣. أبو طالب أحمد بن بكر العبدي (ت٤٠٦هـ).

٤. علي بن عيسى الرَّبَعي (ت٤٢٠هـ). وغيرهم[٢].

مصنّفاته:

نالت كتب أبي عليّ أوفر النصيب من الذيوع والانتشار؛ لما حوته من غزارة علم ودقّة نظر، ولا نعجب من هذا؛ إذا عرفنا منزلة الكتب عنده[٣]، فقد ذكر عن نفسه أنّه لمّا أُصيب بكتبه بحريق بغداد «بقي شهرين لا يكلّم أحداً ثم انحدر إلى البصرة؛ لغلبة الفكر عليه، وأقام بها ذاهلاً متحيّراً»[٤].

فكتبه واسعة الانتشار عظيمة الذيوع؛ لذا سأكتفي بذكر بعضها معرِضاً عن تفاصيلها:

أوّلاً: المطبوعة:

١- الإغفال.

٢- الإيضاح العضدي.

(١) يُنظر: معجم الأدباء: ٢/ ٨١١، وأبو علي الفارسي: ١١٧.

(٢) يُنظر: السابق: ١٣٢.

(٣) من ذلك ما حكاه عنه تلميذُه ابنُ جنّي: «كان يكاد يصلي بنوادر أبي زيد إعظاماً لها وقال لي وقت قراءتي إيّاها عليه: «ليس فيها حرف إلا ولأبي زيدٍ تحته غرض ما)». سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٣٣١.

(٤) يُنظر: معجم الأدباء: ٢/ ٨١٩.

٣- التعليقة على كتاب سيبويه.

٤- التّكملة.

٥- الحجّة في علل القراءات السبع.

٦- كتاب الشعر.

٧- المسائل البصريّات.

٨- المسائل البغداديات.

٩- المسائل الحلبيات.

١٠- المسائل الشيرازيات.

١١- المسائل العسكريات.

١٢- المسائل العضديات.

١٣- المسائل المنثورة.

١٤- مقاييس المقصور والممدود.

ثانياً: ما لم يُعثر عليه - حسب علمي - إلى اليوم:

١- التّتبع لكلام أبي عليّ الجبّائي في التفسير.

٢- التّذكرة[١].

٣- العوامل المائة.

٤- القصريّات.

٥- المجلسيّات.

٦- المسائل الدمشقيّة.

٧- نقض الهاذور (وهذا البحث جمعَ شيئاً من مسائله).

(١) طُبِع مختار التذكرة وتهذيبها لابن جنّي بتحقيق الدّكتور حسين أحمد بوعبّاس، وصدر عن مركز الملك فيصل عام ١٤٣٢هـ.

٨- الهيتيات.

٩- المسائل الكرمانيّة.

وفاته:

توفّي ببغداد في ربيع الأوّل سنة سبعٍ وسبعين وثلاثمائة(١).

علاقة الفارسي بابن خالويه:

الفارسيّ عالمٌ له شهرته، ومكانته في اللّغة والقراءات، ويُعَدّ من أكابر أئمة النحو، قد شغل النَّاس بآرائه في القياس والعلّة والمنطق والجدل حتى فضّله كثيرٌ من النحويين على أبي العباس المبرّد(٢). وقال عنه أبو طالب العبديّ: ما كان بين سيبويه وأبي عليّ أفضل منه(٣).

هذه المنزلة التي وصل إليها أبو عليّ في النحو جعلت عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي عليٍّ في النحو(٤).

وإذا كان عالمٌ بهذه المنزلة وبخاصّة عند الكُبَراء، ستجعله غرضاً لسهام المنافسين، وسيكون عُرضةً لأقوال الناقدين. وقد شهد عصر الفارسيّ ثُلّة من أكابر العلماء. ولكن ثَمّ عالمٌ مُعاصرٌ لأبي عليٍّ الفارسيّ كانت المنافسة بينهما قائمةً على سوقها، وبالغةً أشدّها، ألا وهو ابن خالويه(٥). ومن ذلك أنّ ابن خالويه أرسل إلى سيف الدولة ليعلمه تطاول الفارسيّ على السّيرافيّ، وهو تطاول غير محمود،

(١) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٠٩.

(٢) ينظر: مُقدّمة تحقيق الحجّة لابن خالويه: ٩.

(٣) ينظر: نزهة الألباء: ٢٠٨.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٧ - ٢٣٤

(٥) هو: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، وكنيته: أبو عبد الله، نشأ في همذان، ثم وفد إلى بغداد، كان ابن خالويه عالماً بالعربية حافظاً للغة بصيراً بالقراءة ثقةً مشهوراً، روى عنه غير واحد، وصنف كتباً كثيرة في اللغة وغيرها؛ منها كتاب ليس، وهو كتاب نفيس في اللغة، وشرح المقصورة لابن دريد، وكتاب في أسماء الأسد، وذكر فيه خمسمائة اسم، وله كتاب البديع في القرآن، وله كتاب في إعراب =

لأنّ منزلة السّيرافي وبخاصة بعد هزيمة متّى المنطقي(١) نسجت حوله ثوباً من القدسية والمهابة، فلا يليق بأبي عليّ أو غيره، أن ينال من هذه الشخصية التي أعلت لغة العرب، وذلّلت مصاعب كتاب سيبويه.

ولم يسكت الفارسي حينما علم خبر هذه الرقعة ـ فأرسل إلى سيف الدولة رقعة ينفي فيها عن نفسه التهمة، ويزيل اللّبس. ومن العبارات التي ضمتها رسالة الفارسي قوله: "من ذلك بعض ما يدلّ على قلة تحفظ هذا الرجل ـ يعني بذلك ابن خالويه فيما يقوله ـ هو قوله:

لو يبقى عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السّيرافي مع علمه بأنّ ابن بهراذ السّيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم، أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان؟ هذا، مما لا خفاء فيه، كيف، وقد خلط فيما حكاه عنّي؟ وأنّي قلت: إنّ السيرافي قد قرأ عليّ. ولم أقل هذا، إنّما قلت: تعلّم مني، أو أخذ منّي هو أو غيره ممّن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم. وليس قول القائل: تعلّم منّي مثل قرأ عليّ، لأنّه يقرأ عليه مَن لا يتعلّم منه، وقد يتعلّم منه مَن لا يقرأ عليه. وتعلّم ابن بهراذ السيرافي منّي في أيام محمد بن السّري وبعده، لا يخفى على مَن كان يعرفني ويعرفه كعليّ بن الورّاق، ومحمد بن أحمد بن يونس، ومن كان يطلب هذا الشأن من بني الأزرق الكاتب وغيرهم. وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يرونه يغشاني في صف شونيز، كعبد الله بن جعفر بن درستويه النحويّ؛ لأنّه كان جاري بيت بيت قبل أن يموت الحسن بن جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التي ورثها عنه في درب الزعفراني"(٢).

= سور من القرآن، ولم يكن في النحو بذاك. توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمائة. تُنظر ترجمته في: نزهة الألبّاء: ٢٠٩، معجم الأدباء: ٩/ ٢٠٠، وبُغية الوعاة: ١/ ٥٢٩،

(١) ينظر: مُعجم الأدباء: ٢/ ٨٩٤، والوافي بالوفيات: ١٢/ ٤٩.

(١) المسائل الحلبيّات: ١٥٩.

المطلب الأوّل: النقض، والهاذور في اللّغة.

النَّقض في اللُّغة: النَّقْضُ هو: إِفْسَادُ ما أبْرَمْتَ من حَبْلٍ أو بِناءٍ(١). ومنه نَقْضُ البناءِ والعهدِ(٢).

قال ابنُ فارسٍ: "النّون والقاف والضاد أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على نكثِ شيءٍ"(٣).

الهذر والهاذور في اللُّغة:

يُقال: هَذِرَ كلامُهُ، كفرِحَ: كثُرَ في الخَطَأِ والباطلِ. والهَذَرُ، محرَّكةً: الكثيرُ الرَّدِيءُ، أو سَقَطُ الكلام(٤). ويُقال: هذر مذر، فالهذر: الكثير الكَلام(٥)، والمذر: الفَاسِد(٦). ويقال للرجل الكثير الكلام: هَذِرٌ، وهُذَرَةٌ، وهِذْرِيَانٌ ومِهْذَارٌ؛ أربع لغات(٧)، ومنهم من أوصلها إلى عشْر لغات(٨).

قال ابنُ فارس: "الهاء والذال والراء كلمةٌ واحدة هي الهذر وهو الهذيان، ورجل مِهذار وهذرة وهذريان، أي: كثير الكلام في خَطَل"(٩).

وفي تكملة المعاجم العربيّة: " هاذور: كلمات السحر"(١٠).

نقض الهاذور:

ومّما سبق يتبيّن أنّ اشتقاق "هاذور" من " ه ذ ر"، ولم أقف لها على ذكرٍ في كتب اللغة، والعربيّة! إلاّ ما ذكره معاصرُ أبي عليٍّ أبو الفرج المعافى بن زكريا

(١) ينظر: المحيط في اللُّغة: ١/ ٤٤٠ (ن ق ض).

(٢) ينظر: تاج اللغة، وصحاح العربيّة: ٣/ ١١١٠ (ن ق ض).

(٣) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٧٠ (ن ق ض).

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ٤٩٦-٤٩٧ (ه ذ ر).

(٥) ينظر: المحيط في اللُّغة: ١/ ٣٠٤ (ه ذ ر).

(٦) ينظر: الإتباع لأبي عليّ القالي: ٧٧.

(٧) ينظر: المُنتخب من كلام العرب: ١/ ٥٤٧.

(٨) ينظر: القاموس المحيط: ٤٩٧ (ه ذ ر).

(٩) مقاييس اللغة: ٦/ ٤٥ (ن ق ض).

(١٠) ١١/ ١٠.

المتوفى عام تسعين وثلاثمائة للهجرة[١]؛ إذ قال في ذمّ قوم: "وَاسْتمرّ هَذَا الْفَرِيق الْمَغْرُور ... إِذْ أَكثر مَا يأْتونَ بِهِ من الهجر الَّذِي يُسَمِّيه قومٌ الهاذور"[٢].

وصيغة "فاعول" بزيادة الألف، والواو تأتي اسماً، ووصفاً، قال سيبويه: "فأمّا ما لحقته[٣] من ذلك ثانية فيكون على فاعولٍ في الاسم والصفة. فأمَّا الصفة فنحو: حاطوم، يقال ماء حاطومٌ، وسيلٌ جاروف، وماءٌ فاتورٌ. والأسماء: عاقولٌ، وناموسٌ، وعاطوسٌ، وطاووسٌ"[٤].

المطلب الثَّاني: التعريف بنقض الهاذور، ومُراد الفارسيّ به.

قال عبدُ القادر البغداديّ ـ رحمه الله ـ: "قد رد عليه ابنُ خالويه فيما كتبه على الإغفال وتعقبه أبو عليٍّ فيما كتبه ثانياً، وهو ردٌّ على ابن خالويه وسماه نقض الهاذور وبسط الكلام فيه كلّ البسط"[٥].

قال: الدّكتور حسن شاذلي فرهود ـ رحمه الله ـ: "علّق الشيخ عبدالخالق عمر على هذا الكتاب بقوله: (هذا الكتاب ذكره أبو بكر بن خير في فهرسه، ولم نفهم له موضوعاً إلا أن يُراد من الهاذور الهاذر، غير أنّ هذا الوزن لم يرد في القاموس مع كثرة ما جاء به من الوصف بالهذر)[٦] وموضوع نقض الهاذور هو الرد على ابن خالويه. فأبو عليٍّ ردّ على شيخه الزجّاج في كتاب معاني القرآن وسمّى كتابه الإغفال فتصدّى ابنُ خالويه للردّ على أبي عليّ، وللدّفاع عن الزجّاج فردّ عليه

(١) هو القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود المعروف بابن طرارا الجريري النهرواني؛ كان فقيهاً أديباً شاعراً، عالماً بكل فن، ولي القضاء ببغداد، وروى عن جماعة من الأئمة، له عدة تصانيف ممتعة في الأدب وغيره. تُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٥/ ٢٢١.

(٢) ينظر: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: ٨.

(٣) أي: الألف.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٤٩. وينظر: الأصول: ٣/ ١٩١، والمنصف لابن جنّي: ١/ ٣١٥.

(٥) خزانة الأدب: ٢/ ٢٨١.

(٦) حاشية معجم الأدباء: ٧/ ٢٤١.

أبو عليٍّ في كتابٍ سمّاه نقض الهاذور "(١).

قال أبو عليٍّ واصفاً كلام ابن خالويه: "ثم ذكر هذراً ليس من حكمه أن نتشاغل به وإن كان جميع ما هذر به غير خارج من هذا الحكم..."(٢).

ومراد الفارسيّ بنقض الهاذور أن يأتي ما بناه ابنُ خالويه في هاذوره من قواعده؛ ليخرّ سقف اعتراضاته عليه، وليوحي إلى القارئ والمطالع بأنّه نِقضٌ لا يقوم على أصول!(٣).

المطلب الثّالث: إثبات نسبته إلى الفارسيّ.

غالبُ من ترجم لأبي عليٍّ الفارسيّ من المتقدّمين أو من المتأخّرين قد نسب إلى أبي عليّ هذا الكتاب، ومن أولئك: ابن خير الإشبيلي(٤)، وياقوت(٥)، والقفطيّ(٦)، وابن العديم(٧)، والصفدي(٨)، وعبد القادر البغداديّ(٩)، والدّكتور عبد الفتّاح شلبي(١٠)، وحسن شاذلي فرهود(١١)، والدّكتور محمّد عبد الله قاسم(١٢)، ومحمّد عماد بيازيد(١٣). قال ابن خير الإشبيلي: "وكتاب نقض الهاذور له حدّثني به أيضاً الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن

(١) الإيضاح العضدي: ١/ ١٨-١٩.

(٢) خزانة الأدب: ٢/ ٢٨١.

(٣) النِّقْضُ: المَنْقوضُ، وهو النِّكث أيضاً. ينظر: معجم ديوان الأدب: ١/ ١٨٧، و تاج اللغة، وصحاح العربيّة: ٣/ ١١١٠ (ن ق ض)، والقاموس المحيط: ٦٥٦ (ن ق ض).

(٤) ينظر: فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٥/ ٢٢٦٧.

(٥) ينظر: معجم الأدباء: ٢/ ٨١٤.

(٦) ينظر: إنباه الرواة: ١/ ٣٠٩.

(٧) ينظر: بغية الطلب: ٢/ ٣٦٩.

(٨) ينظر: الوافي بالوفيات: ١١/ ٢٩٢.

(٩) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٨٠، وحاشية على شرح بانت سعاد: ١/ ٩٢، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٣٤٩.

(١٠) أبو عليّ الفارسيّ: ١٤٨.

(١١) الإيضاح العضدي: ١/ ١٨.

(١٢) الأصول النحويّة، والصرفيّة في الحُجّة لأبي عليّ الفارسيّ: ١/ ٩٩.

(١٣) تعقّبات الفارسيّ لشيخه الزجّاج في الإغفال: ٤٥.

عتاب ـ رحمه الله ـ قال حدثنا به أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن حمود السفاقسي عن أبي محمد عبد الله بن أبي غالب النحويّ بشيراز عن أبي عليٍّ الفارسيّ" (١).

وقد ذكر عبد القادر البغداديُّ أنَّه اقتنى نُسخةً من هذا الكتاب(٢).

المطلب الرَّابع: سبب تأليف الكتاب.

سبق الحديث عن علاقة الفارسي بابن خالويه وهذا المطلب تظهر ثمرةٌ من ثمار تلك المنافسة فعندما ألّف كتابه الإغفال، وذكر فيه ما أغفله شيخه أبو إسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن، ولكن هذا النقد الذي وجهه أبو علي إلى أستاذه الزّجاج في الإغفال لم يرتضه ابنُ خالويه، فتعقّبه فيما كتب بكتابٍ وسمه بالهاذور، فما كان من أبي عليّ إلا أنّ حلّ ما أبرمه ابنُ خالويه، ونقض ما فتله في كتاب سماه نقض الهاذور.

المطلب الخامس: زمن تأليف الكتاب

يقترن تأليف هذا الكتاب بكتاب الإغفال ووقت تأليفه، وقد كان تأليف الإغفال مبكّراً، وهو من كتب أبي عليٍّ الأُوَل، وكان ذلك قبل ارتحاله إلى حلب؛ إذ أحال عليه في مسائله الحلبيَّات في عدّة أماكن(٣)، وعلى هذا فغالب الظنّ أن يكون تأليف نقض الهاذور قبل ارتحاله إلى حلب، أو خلال مقامه بحلب حيث قُرْب ابن خالويه منه، ولعلّ الأوّل أولى. ويظهر من كلام الشيخ محمّد الطنطاوي أنّ تأليفه كان بحلب؛ إذْ قال: "نال الزُّلْفَى عند سيف الدّولة الحمداني بحلب مدّة أوغرت صدرَ ابن خالويه الذي كان عالم بني حمدان، ولهذا لما ألّف كتابه الإغفال

(١) ينظر: فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٥/ ٢٢٦٧.

(٢) نلحظ قُرب العهد الذي كان يوجد فيه نسخة من نقض الهاذور! فهل قصرت أيدي وجهود الباحثين عن الوصول إليها؟ أم أنّها نُهبت فيما نُهب من مصر وغيرها؛ إذْ كان البغدادي من أعلام النهضة التي جاء الاستعمار ليمحو آثارهم؟ ينظر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا: ٩٨-١٠٢.

(٣) المسائل الحلبيّات: ٢٦٢، ٣٧٧.

ذكر فيه ما أغفله شيخه الزجاج تعقّبه ابنُ خالويه عائباً ما ارتآه الفارسي، فلم يسع الفارسي انتصاراً لنفسه إلا أن يصنّف كتاباً آخر يفنّد فيه تعقّبات ابن خالويه سماه نقض الهاذور. ثمّ عاد إلى فارس ولقي من عضد الدولة البويهي "فناخسرو" بن ركن الدولة "حسن بن بويه" فوق الأمل"(١).

وقد وقفتُ على نصّين للعبد القادر البغداديّ يظهر منها بجلاء، أنّه يرى أنّ تأليف نقض الهاذور مُتأخِّراً عن تأليف التذكرة القصرية.

قال عبد القادر البغداديّ: "قال أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية(٢)... وَقد رَجَعَ أَبُو عَليّ عَن هَذَا التَّحْقِيق وزيفه فِي كِتَابه نقض الهاذور... "(٣). وقال في شرح أبيات المعني: "وقد اختار أبو عليّ في كتاب نقض الهاذور مذهب الكسائي، ونسبه إلى أبي زيدٍ وأيّده بدلائل، ونقضَ ما حقّقه في التذكرة القصرية، وأفرغ جهده في تزييفه، وتزييف سائر الأقوال"(٤).

بل صرّح ابنُ جنّي بتأخّره وهو مَن خبَر شيخه وكتبَه فقال: "فأمّا قول مَن قال: إنّ قولهم: "لَهِنَّك" إنّ أصله "لله إنّك" فقد تقدّم ذكرنا ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر، وعلى أنَّ أبا عليٍّ قد كان قوّاه بأَخَرةٍ وفيه تعسّف"(٥).

المطلب السادس: موضوع الكتاب، ومنهجه.

ما ورد من نصوصٍ من هذا الكتاب تُبيّن لنا أنّه كأصنائه من كُتب أبي عليّ دارت بين النّحو والصرف واللُّغة؛ لأنّ هذا الكتاب تابعٌ في موضوعاته للإغفال وقد سبق الإشارةُ إلى موضوعاته. وسار فيه أبو عليّ على طريقته المشهورة في

(١) نشأة النحو: ١١٩.

(٢) هي أسئلة من أبي الطّيب محمّد بن طوسي المعروف بالقصري وأجوبة من شيخه أبي عليّ الفارسي. ينظر: خزانة الأدب: ٨/ ٥٠٧.

(٣) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٣٦، ٣٣٩.

(٤) شرح أبيات المغني: ٤/ ٣٤٩.

(٥) الخصائص: ١/ ٣١٨.

الاستشهاد والاستطراد والقياس. وذكر أقوال العلماء، واختيار بعضٍ، وتزييف أُخَر.

قال البغداديّ: "وَقد رَجَعَ أَبُو عَليّ عَن هَذَا التَّحْقِيق وزيفه فِي كِتَابه نقض الهاذور، وَاخْتَارَ مَذْهَب الْفراء وأيده وأدرج فِيهِ مَذْهَب الْمفضل بن سَلمَة وجعلهما قولاً وَاحِداً وَنسبه إِلَى أبي زيد الأنصَارِيّ"(١). وقال في شرح أبيات المعني: "وقد اختار أبو عليّ في كتاب نقض الهاذور مذهب الكسائي، ونسبه إلى أبي زيدٍ وأيّده بدلائل، ونقضَ ما حقّقه في التذكرة القصرية، وأفرغ جهده في تزييفه، وتزييف سائر الأقوال"(٢).

ومن خلال تلك المسائل يستبين لي طول نفَس أبي عليّ في بعض المسائل، والإطالة في الاستشهاد والتنظير لها، كما سيأتي في المسألة الرّابعة(٣) قال البغداديّ بعد إيراده ذلك النصّ الطويل: "انتهى كلام أبي عليّ، وقد حذفْنا منه مقدار ما أثبتنا، وسُقنا هذا الكلام بطوله؛ لكثرة فوائده"(٤).

كما يستبين من بعض نصوص الكتاب حِدّة أبي عليٍّ في ردود، من ذلك:

- قوله في أحد ردوده على ابن خالويه: "متقوّلٌ كذّاب، ومتخرِّص أفّاك"(٥).
- وقال: وإنّما عمل هذا الإسناد هذا الكذّاب الأفاك(٦).
- كما وصفه بأنّه عامّيٌّ مريضٌ(٧).

(١) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٣٩.

(٢) شرح أبيات المغني: ٤/ ٣٤٩.

(٣) ص: ٢٧.

(٤) خزانة الأدب: ٢/ ٢٨٧.

(٥) ينظر: المطلب الثالث: ٢٤.

(٦) ينظر: المطلب الثالث: ٢٤.

(٧) ينظر: المطلب الرابع: ٣١.

المطلب السابع: شواهد نقض الهاذور.

لا يختلف منهجُ أبي عليٍّ فيما ورد من نصوص هذا الكتاب عن منهجه في كتبه الأخرى، فشواهده من كتاب الله حاضرةٌ؛ إذْ ربت الآيات التي أورها على عشْر آيات، وكذلك لم يغفل القرءات القرآنيّة فقد استدلّ على معنى الآلهة بقراءة ابن مسعود وعليّ وابن عبّاس وأنس: "ويذرك وإلاهتك".

أمّا شواهده الشعريّة فهي تحاكي منهجه في كتبه الأخرى، ويُلحَظ أنّ شواهده الشعريّة في هذا الكتاب هي بعض شواهد كتبه الأخرى، من ذلك:

فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا

إذا أحسَّ نبأةً توجَّسا[1].

فقد ذكر البغداديُّ أنّه من شواهد نقض الهاذور، وكذلك أورده في الحلبيّات وقال: "وما كان من الأمثلة على "فَعِل" أو "فَعُل" أو "فُعِل" فإنّ العين قد تُسكّن فيه؛ تخفيفاً وكراهةً للضمّة والكسرة... فأسكنوا المتحرّك منه كما أسكنوه في الأسماء والأفعال، وذلك قولهم: (أراك مُنْتفْخاً)؛ لمّا كان (تَفِخاً)، من (مُنتَفِخ) بمنزلة (علِم)، و(كتِف)"[2]، وكذلك أورد قول الشاعر:

كحَلْفةٍ من أبي رِياحٍ

يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبارُ[3]

وكان قد أورده في كتاب الشعر باب من حذف حروف المعاني[4]، كما أورده في الشيرازيّات[5].

(١) سيأتي تخريجه في المطلب السادس.

(٢) الحلبيّات: ١٢٦.

(٣) سيأتي تخريجه في المطلب السادس.

(٤) ١/ ٤١.

(٥) ١/ ١٩٦.

القسم الثّاني: ما تبقّى من نصوص (نقض الهاذور)

المطلب الأوّل: واو رُبّ.

قال ابن خالويه: "الواو إذا كانت في أوائل القصائد نحو:

وقِـــــاتِمِ الأعْـــــمَـــــاق(١)

فإنّها تدل على "رُبّ" فقط، ولا تكون للعطف؛ لأنّه لم يتقدم ما يُعطَف عليه بالواو"(٢).

قال أبو عليٍّ الفارسي في نقض الهاذور: "هذا شيء لم نعلم أحداً ممّن حكينا قوله في ذلك ذهب إليه ولا قال به وليس هذا الذي تَظنَّاه(٣) من الفصل بين الأوائل وغيرها بشيء؛ وذلك أنَّ أوائل القصائد يدخل عليها حُرُوف العَطف على جِهَة الخزم(٤) نَحْو ماروواه(٥) من قَوْله:

بل مَا هَاجَ أحْزَاناً وشَجْواً قَدْ شَجَا(٦).

(١) جزءُ بيت من مشطور الرّجز لرؤبة، وهو بتمامه: وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترَقْ.
يُنظر في: ديوانه ص ١٠٤، والكتاب: ٤/ ٢١٠، والخصائص: ٢/ ٢٢٨، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٠٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٢٣، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢.
قال ابنُ يعيش: "وتقديره: ورُبَّ كذا. فالخَفضُ في الحقيقة ليس بالواو، بل بتقديرِ "رُبَّ"، لأنّ الواو حرفُ عطفٍ، وحرفُ العطف لا يختص". شرح المُفصّل: ٢/ ١١٨.

(٢) خزانة الأدب: ١/ ٨٠.

(٣) التظنّي: هو إعمال الظنّ، وأصله التظنّن. ينظر: القاموس المحيط: ١٢١٣ (ظنن)، و: ١٣٠٩ (ظنو).

(٤) الخزم: هو زيادة تلحق أوائل الأبيات، ولا يختص بذلك وزن دون وزن. ينظر: القوافي للتنوخي: ٨٧، والكافي في العروض والقوافي: ١٤٣.

(٥) رواية الديوان وكثيرٍ من المصادر: "ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا". فلا حُجّةَ لأبي عليّ فيه.

(٦) للعجّاج في ديوانه: ٢٧١، من قصيدة أبياتُها سبعة وأربعون ومائة بيت، وهو في: وتاج اللّغة وصحاح العربية: ٤/ ١٦٤١، ولسان العرب: ١١/ ٧٠. والشجو: الحُزن. يقال: شجاني يشجوني شجواً إذا أحزنني. ينظر: غريب الحديث للحربي: ٢/ ٥٠٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٠٢، ومُجمَل اللُّغة: ٢/ ٥٢٢. قال ابنُ عصفور: "وقول الأسود بن يعفر: فَلَنهشل قومي ولي في نهشل ** نسب لعمر أبيك غير غِلابِ =

وكأنَّه جعله عطفاً على كلام قد كانوا يقولونه، وقصّة خاضوا فيها فعطف الشعر بحرف العطف(١) على ذلك الكلام الذي كانوا فيه (٢).

المطلب الثاني: لاهُ الكُبارُ.

قال أبو عليٍّ في نقض الهاذور: "فإن قيل: قد قال الشاعر:

لاهُ الكُبارُ(٣)

لقد أخرج الألف واللام من الاسم وأضافه. قيل: إنَّ الشاعر لَمَّا رأى الألف واللام فيه على حدّ ما يكون في الصفات التي تغلب، ورأى أنَّ هذه الصفات إذا غلبت صارت كالأعلام فلا تحتاج إلى حرف التعريف فيها كما لم يحتج إليها في الأعلام. أخرجه على ذلك كما قال الآخر:

ونابغة الجَعْدي بالرمل بَيته(٤)

حَيثُ غلب الوَصف فَصار يعرف به كَما يعرف بِالعلم فكَذلك الاسم. ومع هذا فكَأنّه رد الاسم للضّرُورة إِلَى الأَصل المرفوض الاستِعْمال. وَهذا لا يجوز استعمَاله سائغاً مطرداً"(٥).

= زاد الفاء في أول الكلام، لأن البيت أو القصيدة. ومثل ذلك زيادة (بل) في قول العجاج: بَلْ ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا. ألا ترى أنه زاد (بل) أول الكلام؛ لأن هذا البيت أول الرجز، وجعلها -وإن لم ينتظمها الوزن- كالفاء التي انتظمها الوزن في بيت الأسود. ولا يحفظ زيادة (بل) إلا في هذا البيت" ضرائر الشعر: ٧٣.

(١) قال الأخفش: وربما استعملت العرب بل في قطع كلام واستئناف آخر، فينشد الرجل منهم الشعر فيقول بل: ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا. ينظر: تاج اللّغة وصحاح العربية: ٤/ ١٦٤١ (بلل).

(٢) خزانة الأدب: ١/ ٨٠-٨١.

(٣) أي في قول الشاعر: كحَلْفةٍ من أبي رِياحٍ ** يَسْمَعُها لاهُ الكُبارُ

وهو للأعشى في ديوانه: ٢٨٣، وفي: كتاب الشعر: ١/ ٤١ (تح: الطناحي)، والشيرازيّات: ١/ ١٩٦، والعضديات: ٧٨.

(٤) صدر بيت، لمسكين الدارمي. وعجزه: عليه ترابٌ من صَفيحٍ مرصّع.

وهو في: ديوانه: ٤٩، والكتاب: ٣/ ٢٤٤، والمقتضب: ٣/ ٣٧٣، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٥٧.

(٥) خزانة الأدب: ٢/ ٢٦٨.

كما قال في نقض الهاذور أيضاً: "وأمّا قول من قال: لاهم الكبار[١] فالقول فيه: أنَّه بنى من الاسم والصوت اسماً كما بنى "التهليل" من "هلّل"، و"بأبأ" من "بأبي"[٢] ثم صار اسماً كما صارت هذه الأشياء اسماً وأصله الصوت"[٣].

المطلب الثالث: أصل لفظ الجلالة "الله".

اختلف النحاةُ في اشتقاق لفظ الجلالة "الله" على أقوال[٤]:

فأصله "لاه" في أحد قولي سيبويه[٥] نقله الزجاج[٦] عنه فقال: قال سيبويه: سألت الخليل[٧] عن هذا الاسم يعني قولنا الله فقال: إله، وقال مرة أخرى: الأصل "لاه".

وردَّ عليه الفارسي في الإغفال[٨] بأنَّ هذا الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو؛ لأنَّ سيبويه لم يحك عن الخليل أنَّ "الله" أصله "إله"، ولا قال: سألته عنه ولا حَكى عن الخليل القول الآخر الذي قاله أنَّه "لاه"[٩].

وردَّ ابنُ خالويه على أبي علي: بأنَّه قد صحّ القولان عن سيبويه. ولا ننكر أن

(١) الشيرازيّات: ١/ ١٩٦، وفي الشعر: ١/ ٤١: "ويُروَى: لاهمُ الكُبار".

(٢) قال في الشيرازيّات: "الاسم جُعِل من شيئين استعملا مُتّصلاً أحدهما بالآخر كثيراً قولهم: بأبأ الصبيُّ أباه، وبأَبَأه أبوه". الشيرازيّات: ١/ ١٩٨.

(٣) خزانة الأدب: ٢/ ٢٦٩.

(٤) هذه المسألة من مسائل الخلاف الكبار بين البصرين ونظرائهم الكوفيين، وبين البصريّين أنفسهم. يُنظر: جامع البيان: ١/ ١٢١، والإغفال: ١/ ٣٩، واشتقاق أسماء الله للزجّاجي: ٢٣، ومجالس العلماء له: ٥٧، وشرح التصريف للثمانيني: ٣٩٧، ونتائج الفكر: ٥١، وسفر السعادة: ١/ ٥، والدّرّ المصون: ١/ ٢٤.
وأقول كما قال الزجّاج: "أكرهُ أنْ أذكر جميع ما قال النحويّون في اسم الله، أعني قولنا "الله"؛ تنزيهاً لله عزّ وجلّ". معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ١/ ٤٣.

(٥) قال سيبويه: "وكأن الاسم والله أعلمُ "إلهٌ"، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلَفاً منها. الكتاب: ٢/ ١٩٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٥٢.

(٧) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجّاجي: ٢٧.

(٨) ١/ ٣٩.

(٩) لم أقف على هذا النّقل المنسوب إلى سيبويه في الكتاب. وكفى بأبي عليّ بالكتاب خبيراً!

تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبي إسحاق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذٍ سهواً[١]. وقد وقعت إلينا مسائل جمّة روى سيبويه الجواب فيها عن الخليل، ولم يتضمنها الكتاب[٢].

وردّ عليه أبو عليٍّ في نقض الهاذور بأنّ الذي يحكي هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبي الحسن متقوّلٌ كذّاب، ومتخرِّصٌ[٣] أفّاك[٤] لا يشكّ في ذلك أحدٌ له أدنى تنبّه وتيقّظ. ولم يُصغ إلى القبول منه، والاشتغال به إلا الأغمار والإغفال الذين لا معرفة لهم بالرُّواة ورواياتهم، وتمييز صادقهم من كاذبهم وضابطهم من مجازفهم ومتجوّزهم في الرواية.

وما علمتُ أحداً من شيوخنا الذين أدركناهم، منهم أبو إسحاق[٥] روى حكايةً واحدة فضلاً عن حكاية عن الأخفش عن الخليل ولا عن سيبويه عن الخليل إلا ما ثبت في كتابه.

بل رأيت رجلاً روى حكاية واحدة أسندها إلى الأخفش عن الخليل في شيءٍ من العروض، ولم يكن هذا الرجل موثوقاً به في خبره ولا مسكوناً إلى حكايته.

فَأَمَّا نَحن[٦] فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه ما لم يثبت في كتابه، إلا حكايتان أو ثلاث: إحداها: عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه، وهي أنَّ محمد ابن السريّ روى عن محمد بن يزيد أنَّه قال: لقي أبو زيد سيبويه، فقال أبو زيد لسيبويه: إني سمعت من العرب من يقول: قريت وتوضيت بالياء، فيبدل الياء من

(١) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٥٧.

(٢) السابق.

(٣) يُقال: خرَص يَخْرُص ـ بالضم ـ خَرْصاً، وتَخَرَّص، أي: كذب. تاج اللّغة وصحاح العربية: ٣/ ١٠٣٥ (خ ر ص).

(٤) يُقَال: رجلٌ أَفّاكٌ، أي: كذّاب. تاج اللّغة وصحاح العربية: ٤/ ١٥٧٢ (خ ر ص).

(٥) أي: الزجّاج.

(٦) سياق الكلام: " وما علمتُ أحداً...فأمّا نحن...".

الهمزة. فقال: فكيف تقول أفعل؟ قال: أقرأ، ولا ينبغي أن تقول أقري(١).

والحكاية الأخرى أو الحكايتان حكاهما أو حكاها ابن سلّام عنه على عادة نقلة الآثار. هذا مع ما تصفحنا ما أخذه محمد بن السري عن محمد بن يزيد أو عامته، وتصفح ما جمعه أبو عبد الله الفزاري وغيره، ومع صحبة علي بن سليمان، وإبراهيم بن السريّ وغيرهم، فلم نسمع أحداً روى شيئاً من ذلك. وإنّما عمل هذا الإسناد هذا الكذّاب الأفاك.

وممّا يدلُّ على غرّة هذا الإسناد أنّا لم نجد أبا الحسن يسند إلى الخليل شيئاً إلا على جهة الإرسال، فيقول: قال الخليل(٢)، أو على جهة الحكاية عن غيره، فيقول: زعموا أنّ الخليل كان يقول(٣).

ولم نعلمه قال: سمعت الخليل، أو حدثني الخليل، كما يقول ذلك في عيسى ويونس. والذين يحكي عنهم عن الخليل ممن كان اختصّ بملازمته وصحبته نفر. منهم سيبويه، والنضر بن شميل، ومؤرّج السدوسي، وعلي بن نصر.

ولم نعلم من النحويين بصريّهم ولا كوفيّهم من ذهب في هذا الاسم إلى أنّه من "الوله"، وإنّما ذهب إليه مَن ليس من أهل النظر في العربية(٤)؛ لوضوح خطأ القول بذلك فيها من جهة اللّفظ.

ألا ترى أنّ من أجاز أن يُبدَل من الفاء التي هي واو الهمزة؛ لأنّها مكسورة في قول من رأى البدل من المكسورة على الاطّراد كما يرى الجميع بدل الهمزة من المضمومة فإنهم لم يذهبوا إلى ذلك؛ لأنّ قولهم فيه "تألّه" دلالة على أنّه ليس من الواو. ألا ترى أن من يقول في الوشاح: إشاح وفي الوسادة: إسادة يقول: توشح

(١) لم أقف عليها في طبعتي بولاق وهارون.

(٢) ينظر: القوافي للأخفش: ١٠٢.

(٣) ينظر: القوافي للأخفش: ٦٨.

(٤) نسب السمينُ إلى الخليل القول بأنّه مشتقٌّ من "وِله". ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢٦.

وتوسد. والمستعمل في هذا الاسم تألّه. قال:

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تألُّهِي(١)

ولو كان من "الوله" لكان "توله". ولو كان في الكلام لغتان لتعاقب الحرفان على الكلمة كما جاء ذلك في سنة.

فللخطأ الظاهر من جهة اللّفظ لم يذهب إلى هذا القول نحويٌّ فيما علمناه(٢).

وممّا يدلّ على فساد القول بذلك أيضاً من جهة اللّفظ أنهم قالوا في جميع إله آلهة كما قالوا في جمع إناء آنية وأوان آونة.

ولو كان من الوله لوجب أن يكون الجمع أولهة كما قالوا أوعية. فللفساد الظاهر من جهة اللّفظ لم يذهب إليه أحدٌ من أهل العربيّة.

فأمّا من جهة المعنى فليس بممتنع ولا فيه شيء ينبغي أن يجتنب؛ لأنَّ الذي يقول من غير النحويين إنّ "إله" فعال من الوله؛ إنّما هو لوله العباد إليه ودعائهم له وإسراعهم إلى ذلك عندما يدهمهم من الأمور وهذا لا يمتنع الوصف به كما لا يمتنع فيه التسمية بإلاه.

ومعنى الإلاهة في اللُّغة: العبادة قال ابن عبّاس في قوله عز وجل: ﴿ويذرك وإلاهتك﴾(٣) قال: عبادتك(٤). فكما أنَّ العبادة لا تكون من الله سبحانه إنّما تكون من عباده له كذلك لا يكون الوله من الله سبحانه وإنّما يكون من عباده إليه(٥).

(١) صدر بيت من الرّجز، لرؤبة بن العجّاج، وصدره: لله دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ.
وهو في: ديوانه: ١٦٥، و وديوان الأدب: ٢/ ٤٦٤، ومقاييس اللغة: ١/ ١٢٧.

(٢) للقائل أن ينفصلَ عن هذا الاعتراض بأنَّ البدلَ لزم في هذا الاسمِ لأنه اختصَّ بأحكامٍ لم يَشْرَكَهْ فيها غيرُه. ينظر: الدّرّ المصون: ١/ ٢٧.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ١٢٧. وهي قراءة ابن مسعود وعليّ وابن عبّاس وأنس ومجاهد وعلقمة وآخرين. يُنظر: معجم القراءات: ٣/ ١٣٦.

(٤) ينظر: جامع البيان: ١٠/ ٣٦٦.

(٥) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٥٧–٣٦٠. قال البغداديُّ بعد نقْله هذا الكلام: "إلى آخر ما ذكره أبو علي" وكلامه هذا يفيدنا أنّ نفَس أبي عليّ في المسألة قد طال. وليته جاراه وأطال النقل!

المطلب الرابع: همزة "ناس".

قال أبو عليٍّ حاكياً اعتراض ابن خالويه عليه: ثم ذكر هذراً ليس من حكمه أن نتشاغل به وإن كان جميع ما هذر به غير خارج من هذا الحكم... ثم حكى قولنا وهو: فإن قال قائل: أوَليس قد حذفت الهمزة من النَّاس كما حذفت من هذا الاسم حذفاً فهل تقول: إنّها عِوَضٌ منها كما أنَّ اللام عوض من الهمزة المحذوفة في اسم الله... إلى آخر الفصل(١).

فقال المعترِض: أما ادّعاؤه أنّ "أل" ليست عوضاً من الهمزة في أناس كما كانت في هذا الاسم فليس على ما ذكر... فلم يزد على الإنكار والادّعاء لتركنا طريقة سيبويه وحمل كلامه المطلق على المقيّد المخصوص وتظنّي المتعرض أنّ الهمزة سقطت منهما على حدٍّ واحدٍ، وأنّ أل في النَّاس عِوَضٌ من حذف الهمزة كما كان ذلك في اسم الله تظنٍّ على عكس ما الأمر عليه؛ وذلك أنّ قول سيبويه: "ومثل ذلك "أناس" فإذا أدخلت الألف واللام عليه قلت: النَّاس"(٢) ليس يدلّ قوله: ومثل ذلك "أناس" أنّ التماثل بينهما يقع على جميع ما الاسمان عليه إنّما يدلّ على أنَّ المماثلة تقع على شيءٍ واحد. ألا ترى أنّ مثلاً إذا أضيفت إلى معرفة جاز أن يوصف به النّكرة؛ لأنَّ ما يتشابهان به كثير، وإنّما يتشابهان في شيء من أشياء. ومن ثمّ كان نكرة وكان هذا الأغلب.

ولو كان التشابه يقع بينهما في كلّ ما يمكن أن يتشابها به لكان مخصوصاً غير مبهم، ومحصوراً غير شائع. وفي أنّ الأمر بخلاف هذا دلالةٌ على أنَّ الظاهر من

(١) قال عبد القادر البغدادي: ذهب أبو علي الفارسي في الإغفال أن أل ليست عوضاً من همزة أناس. وقد عزا إليه السيد في حاشية الكشاف خلاف هذا. فقد انعكس النقل عليه من هذا الكتاب مع أنه قد رد عليه ابن خالويه فيما كتبه على الإغفال وتعقبه أبو علي فيما كتبه ثانياً. الخزانة: ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

(٢) "إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك". الكتاب: ٢/ ١٩٦.

كلام سيبويه ليس على ما قدره هذا المعترض؛ يدلّ على ذلك ما ذهب إليه أهل العلم في قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] فقال قائلون: جزاءٌ مثل ما قتل في القيمة(١)، وقال قائلون: جزاءٌ مثله في الصورة(٢). ولم يذهب أحدٌ فيما علمناه إلى أنّ المعنى جزاء مثل ما قتل في القيمة والصورة جميعاً.

فكذلك قول سيبويه: "ومثل ذلك أناس" إنّما يريد مثله في حذف الفاء في ظاهر الأمر لو لم تدلّ دلالة على أنّ قولهم النَّاس ليس كاسم الله في كون الألف واللام عوضاً من الهمزة المحذوفة.

فكيف وقد قامت الأدلّة على أنّ قولهم النَّاس قد فارق ما عليه هذا الاسم في باب العوض على ما سنذكره -إن شاء الله-. وإذا كان الأمر في إضافة "مثل" ما قلنا تبين أنّ هذا المعترض لم يعرف قول سيبويه. وليس في لفظ سيبويه شيء يدلّ على أنّ الهمزة في أناس مثل الهمزة في الاسم الآخر في أنّه عوّض منها شيء كما عوّض هناك(٣). ويبين ذلك: أنّه حيث أراد أن يُريَ النظائر في العوض أفرد ذكر الاسم فقال: "وهي في إله(٤) بمنزلة شيء غير منفصل من الكلمة كما [كانت الميم في اللهمّ غير منفصلة](٥)، وكما كانت التاء(٦) في الجحاجحة(٧)، والألف في يمان

(١) وبه قال أبو حنيفة. ينظر: المغني لابن قدامة: ٣/ ٤٤١.

(٢) وهو قول مجاهد السُّدّي، والشافعي، وحكى ابن قدامة إجماع الصحابة على ذلك. ينظر: جامع البيان: ٨/ ٦٨٠، والمبسوط للسرخسي: ٤/ ٨٢، والمغني: ٣/ ٤٤١.

(٣) عبارة سيبويه توحي بردّ ما ادّعاه أبو عليّ؛ إذ قال: "وكأنَّ الاسم -والله أعلمُ- إلهٌ، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلَفاً منها. فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف. ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك". الكتاب: ٢/ ١٩٥-١٩٦. بل صرّح بذلك بعضُ الشرّاح منهم: الأعلم. ينظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٧٧.

(٤) عبارة سيبويه: وهي في اسم الله تعالى.

(٥) ليست في طبعتي بولاق، وهارون.

(٦) في طبعتي بولاق: ١/ ٣١٠، وهارون: ٢/ ١٩٦ "الهاء".

(٧) الجحجاح: السيد، والجمع الجحاجح. تاج اللغة: ١/ ٣٥٧ (ج ح ح).

وأختيها بدلاً من الياء"(١). فأمّا الدّلالة على أنّ حرف التعريف ليس بعوض، فهي أنّ الألف واللام تدخل مع الهمزة في نحو(٢) ما أنشده أبو عثمان عن أبي عمرو:

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْ

ـن عَلى الأُنَاسِ الآمِنِينَا(٣)

وأنّ الأناس وأناس في المعنى واحد إلا فيما أحدث حرف التعريف من التعريف. وقد جاء في كلامهم ناس وأناس. فمن يقول أناس يقول الأناس ومن يقول ناس يقول النَّاس(٤). وأنشد محمد بن يزيد:

وناس من سُراة بني سُلَيمٍ

وناس مِن بني سَعْدِ بنِ بَكْرِ(٥)

وممّا يغلِّب أنّ هذه الهمزة لا يلزم أن يكون منها عوضٌ أنّ مَن يردّ الأصول المحذوفة في التحقير ومن لا يردّ اتفقوا عندنا جميعاً على أن حقروا "أناساً": "نويساً"؛ فدلّ تركُ ردّ الأصل في التحقير ممن يردّ على أنَّ هذا الحذف قد صار عندهم كالحذف اللازم في أكثر الأمر نحو: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، ونحو: لا أدر(٦). وما كان من الحذف عندهم هكذا يبعد أن يُعوّض منه وقد كان أولى من التعويض ردّ ما هو منه إليه فلمّا لم يقولوا "أُنيس" عند سيبويه في تحقير "ناس" ولا

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٧.

(٢) وقد رُدّ استشهاد أبي عليّ بأنّ هذا البيت لا يُعْرَف قائله، و لأنّه يجوز أن يكون جمعاً بين العوض والمعوَّض منه ضرورةً. ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٣٤٤.

(٣) لذي جدن الحميري في خزانة الأدب: ٢/ ٢٨٧، وهو في: مجالس العلماء: ٥٧، والخصائص: ٣/ ١٥١، والجنى الدّاني: ٢٠٠.

(٤) في مجالس العلماء: ٥٧؛ نقلاً عن المبرّد: "من قال الناس قال في تنكيره النّاس".

(٥) لم أقف له على قائل، وهو في: مجالس العلماء: ٥٧.

(٦) قال سيبويه: "وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَل ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره". و"قالوا: لا أدر، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ". الكتاب: ٢/ ١٩٦، ٤/ ١٨٤.

عند يونس وأبي عثمان كان أن لا يُعوَّض منه أولى.

ومما يبين حسن الحذف منه وسهولته: أنَّه جمع والجموع قد تخفّف بما لا يخفف الآحاد به ألا ترى أنَّهم قالوا: "عُصِيّ" و"دُلِيّ"، فأجمعوا على القلب(١) في هذا النحو وكذلك نحو "بِيض"(٢)؛ فكما خفّفوا هذا النحو من الجمع كذلك قولهم أناس بالحذف منه. ويدلّك على أنّه جمع: أنهم قالوا في الإضافة إلى "أناس": "إنساني"(٣) كما قالوا في الإضافة إلى الجميع: جمعي. فعلمت أن "أناساً" في جمع "إنسان" كـ"تُؤَام" في جمع "تَوْأَم"(٤) و"بُرَاء" في جمع "بريء" و"رُخال"(٥) و"ظُؤار"(٦)، و"ثُنَاء"(٧) ونحو ذلك. فكما أجروه مجرى الجمع في هذا كذلك أجروه مجراه في الحذف منه كما خفّفوا ما ذكرنا بالقلب فيه.

وممّا يغلّب أنّ قولنا "النَّاس" على الحِذاء(٨) الذي ذكرنا من التخفيف بالحذف أنّ ما في التنزيل من هذا النحو عليه نحو: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ**﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ونحو: ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ**﴾ [الناس: ١، ٢]،

(١) أصلهما: "عُصُوٌ" و"دُلُوٌ" فلمّا اجتمع الواو والياء والسّابق ساكنٌ قلبوا من الواو ياء، وأدغموا الياء في الياء فصار "عُصُيٌّ" و"دُلُيٌّ"، ثمّ كسروا ما قبل الياء لتتمكّن فقالوا: "عُصِيّ" و"دُلِيّ"، وربّما كسروا الحرف الأوّل إتباعاً لكسرة الثاني فقالوا: "عِصِيٌّ"، و"دِلِيٌّ". ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٤٨٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٠٤، والمنصف لابن جنّي: ١/ ٣٠٠.

(٣) قال سيبويه: "وتقول في الإضافة إلى أناس: إنسانيٌّ وأناسيٌّ، لأنه لم يكسر له إنسان وهو أجود القولين". الكتاب: ٣/ ٣٧٩. وينظر: الأصول: ٣/ ٧١.

(٤) بضمّ الراء وكسرها في جمع "رَخْلٍ"، وهي الأُنثى من ولد الضأن، والقياس "أَرْخالٌ"، كـ"كَبدٍ"، و"أَكْبادٍ". ينظر: إسفار الفصيح: ٢/ ٧٩١، وشرح المفصّل: ٣/ ٣٣٧.

(٥) قال سيبويه: " ...توأمٌ وتؤامٌ، كأنهم كسروا عليه تئمٌ، كما قالوا: ظئرٌ وظؤارٌ، ورخلٌ ورخالٌ". الكتاب: ٣/ ٦١٧.

(٦) جمع ظِئْر، وهي العاطِفَةُ عَلَى ولد غَيرِها المُرضِعَةُ له. ينظر: تاج اللغة: ٢/ ٧٢٩، والمحكم: ١٠/ ٣٤.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ٩١٦.

(٨) حِذاء الشيء: إزاؤه. ويُقَال: اجْلِسْ حِذَةَ فلان أي: بِحِذَائِه. ينظر: تاج اللغة: ٦/ ٢٣١٠، وتهذيب اللغة: ٥/ ١٢٣.

فهذا إنّما أدغم لام المعنى في النون على حدّ ما أدغم في: النّشر، والنّشز، والنّعمان لا على حد تقدير الهمزة فيه وتخفيفها.

ألا ترى أنَّه لو كان على تقدير أناس لم يدغم؛ لأنَّ الحرفين ليسا مثلين كما كانا مثلين في الاسم الآخر إنّما هما متقاربان، والأكثر في المتقاربين إذا تحرّك الأول منهما فالأقيس أن لا يُدغَم الأوّل في الثّاني كما يُدغَم المثلان.

وذلك: أنَّ مباينة الحرفين في المخرَج إذا انضمّ إليهما الحركة قويا على منع الإدغام فامتنع كما يمتنع لحجز الحرف بينهما، وليس كذلك المثلان إذا حجزت بينهما الحركة؛ لأنَّ الحركة أقلّ وأيسر في الصوت من الحرف فلم يبلغ من قوتها أن تحجز بين المثلين ويمنع الإدغام كما يمنع منه في أكثر الأمر إذا انضمّ إلى الحركة الاختلاف في مخرجي الحرف.

وأمّا قول صاحب الهاذور: والدليل على صحة ذلك، وأنّ هذا هو الذي ذهب إليه سيبويه وإن كان عنده عوضاً في هذا الموضع أيضاً: أنَّه تعاطى الفرق بينهما. فتعاطيه الفرق بينهما لا يدلّ أن كان تعاطى على اتفاقهما عنده. وليس لنسخه كلام سيبويه في جملة الهذر فائدة، ولا معنى لاحتجاج من احتجّ بشيءٍ لا يعرفه، ولا يفهمه وإنّما وكّده في غالب رأينا بتسويد الورق وإفساده.

وأمَّا تفسير المعترض لقولنا: إنّهما لو كانتا ههنا عوضاً كما هما في هذا الاسم لفُعل بهما ما فُعل بالهمزة في اسم الله. فإنْ عني به أنّهما كانتا تلزمان ثم كانت الألف تنقطع في النّداء فليس على ما قدّر ولكن المراد به: أنّ الألف واللام في الاسمين لو كانا على حدّ واحد لكان النَّاس إذا سقط منه حرف التعريف لا يدلّ على ما كان يدلّ عليه، والحرف لاحق به كما أنّه في اسم الله إذا خرج منه لا يدلّ على ما يدلّ عليه وهو فيه.

وأمّا قوله ـ حاكياً لكلامنا ـ: فأمّا استدلاله على أنّهما في النَّاس غير عوض بقول الشاعر:

عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا

وأنّه لو كان عوضاً لم يكن ليجتمع مع المعوّض منه فهذا يلزمه بعينه فيما ذهب إليه في اسم الله. وذلك أنّه يقال له: ألست تقول الإله فتدخل الألف واللام على إله ولا تحذف الهمزة مع دخولها... إلى آخر الهذر.

أقول: ليس الأمر كما تظنّاه[1] هذا العامِّيُّ المريض لما ذكر سعيد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] لا سميَّ لله ولا عدل له. كلٌّ خلقه مقرٌّ له ومعترف له أنّه خالقه، ثمّ يقرأ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧][2]. فالاسم الذي لا سميَّ للقديم سبحانه وتعالى فيه[3] لا يخلو من أن يكون "الله" أو "الرحمن"، فلا يجوز أن يكون الرحمن؛ لأنَّه وإن كان اسماً من أسماء الله فقد تُسمِّي به. وقد قالوا لمسيلمة: رحمان، وقالوا أيضاً فيه: رحمان اليمامة[4] وذكر بعض الرواة: أنهم لما سمعوا النبي ﷺ يذكر الرحمن قالت قريش: أتدرون ما الرحمن؟ هو كاهن اليمامة[5]. فهذا يدل على أنّهم كانوا لا يحظرون التسمية به. فإذا كان قد سمي به ثبت أنّ الاسم الذي لا سميَّ له فيه هو الله، وهذا الاسم إنّما يكون بهذا الوصف إذا لزمه الألف واللام فأمّا إذا أُخرجا منه، وأُلحِق الهمزة فقيل: إله والإله؛ فليس على حدّ قولهم: "الله" في الاستعمال ولا في المعنى. ألا ترى أنّه إذا قال: "إله" صار مُشتركاً غير مخصوص وجاز فيه الجمع، وأمّا في المعنى فإنّه يعمل عمل الفعل كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] الظرف يتعلّق بما في "إله" من معنى الفعل وإذا دخلته الألف واللام لم

(١) تظنّى: تفعّل من الظنّ، فأبدل من إحدى النونات ياءً، وهو مثل تقضّى من تقضض. ينظر: التسهيل: ٣١٦، وفكّ التضعيف بالإبدال: ٤٥.

(٢) قال ابنُ جرير: "حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة..." . وذكر النقل السابق. ينظر: جامع البيان: ١٥/ ٥٨٦. وسعيد هو سعيد بن أبي عروبة.

(٣) وفي تفسير الآية أقوال أخرى. ينظر: جامع البيان: ١٥/ ٥٨٥-٥٨٦.

(٤) ينظر: فتوح البلدان: ١/ ١٠٩، وفتح الباري: ٨/ ٨٩.

(٥) ينظر: الروض الأُنف: ٧/ ٤٤٣.

يعمل هذا الحدّ؛ لخروجه عن حد المصادر.

فإن قلت: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] فإنَّ الظرف لا يتعلق بالاسم على حدّ ما تعلّق بإله إلا على حدّ ما أذكره لك: وهو أنّ الاسم لمّا عُرِف منه معنى التدبير للأشياء والحفظ لها وتصوّرها في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا﴾ [فاطر: ٤١] صار إذا ذُكِر كأنَّه قد ذُكِر المدبّر والحافظ المثبّت فيجوز أن يتعلّق الظرف بهذا المعنى الذي دلّ عليه الاسم بعد أن صار مخصوصاً وفي أحكام الأسماء الأعلام التي لا معنى فعلٍ فيها فبهذا يتعلّق الظرف.

وعلى هذا تقول: هو حاتمٌ جواداً، وزهيرٌ شاعراً فتعلّق الحال بما دخل في هذه الأسماء من معنى الفعل؛ لاشتهارها بهذه المعاني ولولا ذلك لم يجز. فإذا كان كذلك علمت أنَّ هذا الاسم إذا أُخرِجَت منه الألف واللام فقلت: "إله" لم يكن على حدّ قولنا: "الله"، وليس كذلك النَّاس والأناس؛ لأنَّ المعنى في كلا الحالين فيه واحدٌ. ألا ترى أنَّه اسم العين لا مناسبة بينه وبين الفعل، وهذا الذي عناه سيبويه عندنا بقوله: وذلك أنّه من قبل أنّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام اللتين من نفس الحرف(١).

وليس في النَّاس والأناس كذلك ألا ترى أنّك إذا أخرجتهما من الاسم دلَّ على أنَّ الأعيان التي يدلُّ عليها حسبما يدلُّ عليه وهما فيه، وليس في اسم الله كذلك فإذا كان الأمر فيه على ما ذكرنا، وضحَ الفصل بين الاسمين إذا أُخرِج منهما الألف واللام. ممّا وصفنا لم يكن إخراج الألف واللام من اسم الله سبحانه كإخراجه من النَّاس حذْو القُذّة بالقُذّة(٢).

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٥. وعبارة سيبويه بتمامها: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف".

(٢) خزانة الأدب: ٢/ ٢٨١-٢٨٧. قال عبد القادر البغداديُّ إثر نقله لكلام الفارسيّ: "انتهى كلام أبي عليّ، وقد حذفْنا منه مقدار ما أثبتنا، وسُقنا هذا الكلام بطوله لكثرة فوائده". الخزانة: ٢/ ٢٨٧.

المطلب الخامس: لَهِنَّك لَرَجُلُ صِدق.

قال أبو عليّ في التذكرة القصرية: ويجوز أن تكون اللام في لَهِنَّك اللام في لأفعلنّ التي لا تدخل إلا على الفعل. ويدلّ على ذلك لزوم لَهِنَّك لليمين وأنّها لا تقال إلا في اليمين(١).

فإن قلت: لام لأفعلنّ لا تقع إلا على الفعل. قلت: إنما جاز لَهِنَّك وإن لم يكن فعلاً؛ لأنَّ الجملة الاسمية وقعت موقع الجملة الفعلية. انتهى(٢).

وقال فيها - أيضا -: لَهِنَّك لرجلُ صدقٍ(٣) بمنزلة ما جاء على أصله من العينات المعتلة؛ ليدلّوا بذلك على أنّ أصل المعتلّ هذا. وأُوقعت "اللام" التي كانت في الخبر "إنّك لرجل صدق" قبل "إنّ"؛ ليدلّ ذلك على أنّ حقها أن تقع قبل "إنّ"، فأتوا بهذا على أصله، وأبدلوا الهمزة هاءً؛ فراراً من إيقاع "اللام" قبل "إنّ" فغُيِّر اللفظ على ذلك؛ لأنَّه ليس يخلو امتناعهم من إيقاع اللام قبل "إنّ" من أن يكون ذلك من جهة المعنى أو من جهة اللفظ.

فلا يجوز أن يكون من جهة المعنى بدلالة قولهم: إنّ في الدار لزيداً، فاللام قد وليت "إنّ" من جهة المعنى، فثبت أنّ المكروه لفظهما، فإبدال الهمزة هاء بمنزلة

(١) قال سيبويه: " هذه كلمةٌ تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كلُّ العرب تتكلم بها، تقول: لهنَّك لرجل صدق، فهي إنَّ ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت، ولحقت هذه اللام إنَّ كما لحقت ما حين قلت: إن زيدا لما لينطلقنَّ، فلحقت إنَّ اللام في اليمين كما لحقت ما فاللام الأولى في لهنك لام اليمين، والثانية لام إنَّ". الكتاب: ٣/ ١٥٠. وينظر: التعليقة: ٢/ ٢٦٣.

(٢) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) للعلماء في تخريج "لهنّك" ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كـ"إيّاك" و"هيّاك"، فلمّا غُيّرت صورة "إنْ" بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع. والثانى قول الفراء، وهو أنّ أصله: والله إنّك، ثم حذف حرف الجر، كما يقال: الله لأفعلن، وحذفت لام التعريف أيضا، كما يقال: لاه أبوك، أي لله أبوك، ثم حذفت ألف فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد، والحصد، ثمّ حُذِفت همزة "إنّك". والثالث: ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك، واللام للقسم، فعمل به ما عمل في مذهب الفراء. ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٢/ ١٢٧٧.

الفصل بين "إنّ" و"اللام" بالظرف فجاز لَهِنَّك.

ويؤكّد أنّ اللام في لَهِنَّك لام الابتداء إبدالُ الهاء من الهمزة. وإبدالُ الهاء من الهمزة يؤكِّد أنَّ اللام غير زائدة، واللام التي في لَرجل زائدة؛ لأنّه لا يجوز أن يكونا جميعاً غير زائدتين؛ لأنّك إن فعلت ذلك لزمك أنْ تدخل اللام في لَرجل على اللام التي في لَهِنَّك.

فإن قلت: أجعل لام لَهِنَّك زائدة. قلت: ذلك غير جائز؛ لأنّ لام لَهِنَّك قد وقعت موقعها، فلا يستقيم أن تقدّرها أنّها ليست واقعة في غير هذا الموضع وهذا يجوز في لام لَرجل؛ لأنّها لم تقع موقعها الذي هو قبل إنّ.

ومثل امتناع تقدير لام لَهِنَّك زائدة ـ لأنّها قد وقعت موقعها، فلا يستقيم أن يقدّر بها غير ذلك ـ قولك: ضرب زيداً غلامُه، لا يجوز فيه أن تقول: ضرب غلامُه زيداً؛ لأنّ الغلام قد وقع موقعه فلا يستقيم أن يقدر به غير ذلك(١).

وقد رجع أبو عليٍّ عن هذا التحقيق وزيّفه في كتابه نقض الهاذور، واختار مذهب الفراء(٢)، وأيّده وأدرج فيه مذهب المفضَّل بن سلمة(٣) وجعلهما قولاً واحداً ونسبه إلى أبي زيد الأنصاري(٤). وهذه عبارته: "قال أبو زيد: قال أبو أدهم الكلابي: لَهِ ربي لا أقول ذلك بفتح اللام وكسر الهاء في الإدراج. ومعناه: واللهِ ربي لا أقول ذلك. وأنشد أبو زيد:

---

(١) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) في معاني القرآن للفرّاء: " فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنّ. وهي فيما وصلت به من أوّلها بمنزلة قول الشاعر:

لِهنَّكِ من عَبْسيَّةٍ لوسِيمةٌ ** عَلَى هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولها

وصل (إنّ) هاهنا بلام وهاء كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف". معاني القرآن: ١/ ٤٦٦.

(٣) قول المفضّل نسبه القرطبيُّ إلى أبي عبيدة، ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٤٠٥.

(٤) لم أقف عليه في نوادره. وهو في: شرح الرضي للكافية (تحقيق: د. يحيى المصري): ٢/ ١٢٧٧.

لَـهِـنِّي لأَشْقَى الـنَّاسِ إِنْ كـنت غَارِمـا
لِـدَوْمَـة بَـكْـراً ضـيّـعـتْه الأَرَاقِمُ(١)

وأنشد أيضاً:

أَبَـائِـنَـةٌ حُـبّى؟ نَـعَـمْ، وتُـمـاضِـرُ
لَـهِـنَّا لـمَـقْـضِيٌّ عَـلَـيْـنَـا التَّـهـاجُرُ(٢)

قال: يقول لله إِنَّا. وأنشدَ في كتابٍ آخر(٣):

وَأَمَـا لَـهِـنَّكَ مِنْ تَـذَكُّـرِ عَـهْـدِهَـا(٤)
لَـعَـلَى شَـفَـا يَـأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَـيْـأَسِ(٥)

وأنشد غيرُ أبي زيد(٦):

لَـهِـنَّكِ من عَـبْـسِـيَّـةٍ لـوسِـيـمـةٌ
عَـلَى هَـنَـواتٍ كـاذبٍ من يـقـولـهـا(٧)

ووجه الـدلالـة أنّ اللام لا تـخـلـو من أن تـكـون الجارة من قـولـهـم: لـله، أو الـتي لـلتعـريف، أو التي هي عين الـفـعل. فلا يجـوز أن تـكـون الـتي لـلتعـريف؛ لأنَّ تلك ساكنة، وهذه متحركة.

(١) لخداش بن زهير العامري، وهو صحابي شهد حنيناً مع رسول الله ﷺ، وهو في: البارع لأبي عليّ القالي: ١٧٣، وشرح الرضي للكافية (تحقيق: د. يحيى المصري): ٢/ ١٢٧٦، والانتصاف من الإنصاف: ١/ ١٨٧. و(دومة): امرأة خمّارة. و(الأراقم): ستّة أحياء من تغلب. ينظر: الخزانة: ١٠/ ٣٤٧.

(٢) من بداية قوله: "قال أبو زيد" إلى هُنا؛ في البارع لأبي عليّ القالي: ١٧٣. والبيت في: تهذيب اللُّغة: ٦/ ٢٢٣، وشرح الرضي للكافية (تحقيق: د. يحيى المصري): ٢/ ١٢٧٦، ولسان العرب: ١٣/ ٤٦٧. وروايته في التهذيب واللسان: أَبائنةٌ سُعْدَى، نَعَمْ وتُماضِرُ ** لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهاجُرُ

(٣) ورد هذا البيت في النوادر: ٢٠١.

(٤) في النوادر: ٢٠١ (من تذكّر أهلها).

(٥) نسبه أبو زيد للمرّار الفقعسي. وهو في: النوادر: ٢٠١.

(٦) ممّن أنشده: الكسائيّ، والفرّاء، وأبو عبيد، والقالي، والأزهري.

(٧) لم أقف على قائله، وهو في: معاني الفّراء: ١/ ٤٦٦، وغريب الحديث: ٥/ ٨٨، والبارع: ١٠٩، وتهذيب اللغة: ٦/ ٢٢٣.

فإن قلت: أُلْقِيَ عليها حركة الهمزة. قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ حركة الهمزة كسرة، واللام مفتوحة لأنَّ أبا زيدٍ قال بفتح اللام. ولا يجوز أن تكون الجارّة؛ لأنّها مكسورة.

فإن قلت: إن أناساً فتحوا الجارّة مع المظهر. قلت: ذلك لا يجوز لئلا يبقى الاسم على حرف واحدٍ، وليس في الأسماء المتمكّنة اسمٌ على حرفٍ واحد.

فثبت أنّها عين الفعل(١)، وأنّ الهمزة فاء حُذِفَت كما حُذِفَت من قوله:

يـابـا المُـغِـيـرةِ رُبَّ أمـرٍ مُـعـضِلٍ
فَـرَّجـتُـهُ بـالمَـكـرِ مِـنِّي والـدَّهـا(٢)

فإن قلت: يكون قوله: لَه، من القول الآخر في الاسم لا من القول الذي الهمزة فيه فاء الفعل(٣).

قلت: هذا بعيدٌ؛ لأنّه يُحذَف على هذا التقدير عين الفعل، والعين لم تُحذَف إلا فيما لا حكم له، ولا اعتداد به قلّة؛ فإذا كان كذلك وجب العدول به والاعتداد له، وكان الأخذ بالقول الآخر أولى؛ لأنَّ الألف تُحذَف فيه كما يقصر الممدود. وهذا قد جاء في كلامهم. ألا تراهم قالوا: الحصد والحصاد. وقد جاء ذلك في الاسم نفسه في قوله:

ألا لا بـارَكَ الـلـهُ، في سُـهَـيـلٍ
إذا مـا الـلـهُ بـارَكَ، في الـرِّجـالِ(٤)

فعلى هذا حُذِفت الألف في الاسم من قوله: "لَه ربّي" على أنّ القول الآخر في الاسم ليس بالشائع ولم نعلم أحداً من السلف ذهب إليه.

(١) تنظر: هذه المسألة في كتاب الشعر: ١/ ١٤٢، والإغفال: ١/ ٥٣-٧٢.

(٢) يُنسب لأبي الأسود، وهو في: الحُجة للفارسي: ٣/ ٢١١، وأمالي ابن الشجريّ: ٢/ ١٩٩.

(٣) يُشير إلى رأيي سيبويه في اسم الله تعالى (الله)، وقد ذكرهما أبو عليّ بإيجاز في التعليقة: ١/ ٢٧٨، والشيرازيّات: ١/ ١٩٦، وبسط الحديث والحجاج في الإغفال: ١/ ٥٣/ ٦٤.

(٤) ينظر في: سر الصناعة: ٢/ ٧٢١، والمحتسب: ١/ ١٨١، ورصف المباني: ٢٧٠.

وهذا القول قد رُوِي مسنداً عن ابن عباس، فروى عن النبي ﷺ أنّ عيسى بن مريم قال لرجل: أتدري ما الله؟ الله إله الآلهة(١). وعن ابن عباس: الله ذو الألوهية والعبودية(٢) على خلقه أجمعين(٣).

فإن قلت: هلاّ قلت إنّ قوله:

لَـــهِـــنِّـــي لأَشْـــقَـى الـــنَّـــاسِ

و:

لَـهِـنَّـا لـمَـقْـضِـيٌّ عَـلَـيْـنَـا

إنّما هو: لإنّي، ولَإنّا خلافاً لأبي زيد؟ قلت: هذا لا يسوغ؛ لأنّه يجمع فيه بين إن واللام، ولم يجمعوا بينهما. ألا تراهم أخّروها إلى الخبر من قولهم: إنَّ زيداً لمنطلقٌ، وفصلوا في نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾.

فإن قلت: يكون القلب فيها بالتغيير لها كالفصل بينهما؟ قلت: لا يصحّ؛ لأنَّ البدل في حكم المبدَل منه عندهم. ألا ترى أنَّك لو سميت رجلاً بـ"هُرِق" لم تصرفه كما لا تصرفه لو كانت الهمزة نفسها ثابتة. ألا ترى أنَّ الهمزة في حمراء لَمَّا كانت منقلبةً عن ألف التأنيث؛ كان حكمُها حكمَها في منع الصرف، فكذلك يكون البدل في لَهِنَّك في حكم المبدل منه في الامتناع من الجمع بينهما.

على أنّ هذا السؤال لا يلزم من وجهٍ آخر، وهو أنَّ ما حكاه أبو زيد من قوله: "لَهِ ربّي" لا يجوز أن يُظَنّ فيه أنَّ الهاء بدلٌ من الهمزة، فإذا كان كذلك رددت المواضع إلى هذا الموضع الذي لا يجوز فيه إبدال، وعلمت أنَّ المعنى: لله إنّي.

فإن قلت: لم لا تقول في قولهم: لَهِنَّا ولَهِنّي ولَهِنَّك: إنّما هو له إنا؛ لأنَّ قطرباً

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان: ١/ ١٢٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٧/ ٢٥١.

(٢) في جامع البيان: ١/ ١٢١، والدّر المنثور: ١/ ٢٣: "المعبودية".

(٣) رواه ابنُ جرير في تفسيره: ١/ ١٢١. قال الشيخ أحمد شاكر: إسناد هذا الخبر ضعيف. جامع البيان (تحقيق أحمد شاكر): ١/ ١٢٣.

قد حكى أنَّهم يقولونه بالإسكان، وإذا كانت الهاء ساكنةً وألقيت عليها حركة الهمزة وجب أن تقول: لَهِنَّا فتكون الأبيات على هذا التأويل، لا على الوجه الذي ذكرته قلت: يفسد هذا تحريكها الهاء بالجرّ في "لَهِ رَبّي". فكما كانت متحرّكة في الجرّ، ولا همزة مكسورة بعدها فتُحذَف وتُلقى حركتُها عليها، كذلك تكون الكسرة في لهني ولَهِنَّك ولهنّا الجرّة، لا حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف على ما حكاه قطرب. على أنّ ذلك قليلٌ في الاستعمال، وإن كان متَّجهاً في القياس"(١).

المطلب السادس: من شواهد نقض الهاذور.

رَمَيْتيه فأقْصَدتِ

وما أخْطَأتِ الرَّمْيَهْ(٢)

قال البغداديّ بعد إيراده هذا البيت: "وهذه رواية أبي عليّ في كتابه نقض الهاذور. ورواه في الحجة(٣): رميته فأصمت"(٤).

فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا

إذا أحسَّ نبأةً توجَّسا(٥)

أورده أبو عليٍّ(٦) في كتاب نقض الهاذور(٧).

(١) ينظر: خزانة الأدب: ١٠/ ٣٣٩-٣٤٣.

(٢) لم أقف على قائله، وهو في: شمس العلوم: ٨/ ٥٥٢٢، والحور العين لنشوان الحميري: ٩٥. (أقصده): أي: قتله. ورماه فأقصده السهمُ: أي أصابه فقتله مكانه. ينظر: شمس العلوم: ٨/ ٥٥٢٢.

(٣) ٤/ ٤١٦، ٥/ ٣٠.

(٤) خزانة الأدب: ٥/ ٢٦٨.

(٥) للعجّاج في ديوانه: ١٢٤، وفي: المحكم: ٨/ ٣٤٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٩. ورواية الديوان (مُنتصّاً)؛ ولا شاهد عليها. قال ابنُ جنّي: "ومما أجري فيه بعض الحرف مجرى جميعه قوله: فبات مُنْتَصْباً وما تكَرْدَسا، فأُجري "منتصِباً" مجرى فخْذ، فأسكن ثانيه، وعليه حكاية الكتاب: أراك منتفخاً". الخصائص: ٢/ ٢٥٦. وينظر: الكتاب: ٤/ ١١٥.

(٦) ينظر: الحلبيّات: ١٢٦.

(٧) شرح شواهد الشافية: ٤/ ٢١.

ثبت المصادر والمراجع

١- أبو عليّ الفارسيّ، للدكتور عبد الفتّاح شلبي، جدّة: دار المطبوعات الحديثة، ط٣، ١٤٠٩هـ.

٢- الإتباع، لأبي عليّ القالي، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة: كتبة الخانجي، ط١، ٢٠١٠م.

٣- إسفار الفصيح، للهروي، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمّد قشّاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ.

٤- إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدّكتور عبد المجيد دياب، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥- اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزّجاجيّ، تحقيق الدّكتور عبد الحسين المبارك، البصرة: دار الفكر، ط١، ١٤٣٠هـ.

٦- الأصول النحويّة والصرفيّة في الحُجَّة، للدّكتور محمّد عبد الله قاسم، دمشق: دار البشائر، ط١، ١٤٢٩هـ.

٧- الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ.

٨- الأعلام، للزّرِكْلي، بيروت :دار العلم للملايين، ط١٧، ٢٠٠٧م.

٩- الإغفال، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي: مركز جمعة الماجد، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٠- الإيضاح العضديّ، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١١- بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر.

١٢- بُغية الوعاة في طبقات النحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.

١٣- تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، لشوقي ضيف، القاهرة : دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.

١٤- تعقّبات الفارسي لشيخه الزجّاج في الإغفال، لمحمّد عماد سمير بيازيد، دمشق: دار النوادر، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٥- التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق وتعليق الدّكتور عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦- تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث، ط١، ٢٠٠١م.

١٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جريرٍ الطبريّ، تحقيق الدّكتور عبدالله ابن عبد المحسن التّركي ، القاهرة: دار هجر ، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، حقّقه وخرّج أحاديثه، محمود محمّد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٩- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، للمعافى بن زكريّا، تحقيق عبد الكريم الجندي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٠- حاشية البغداديّ على شرح بانت سُعاد، تحقيق نظيف محرّم خواجه، بيروت: الجمعية الألمانيّة، للبحث العلميّ بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة في بيروت: ط١، ١٤١٠هـ.

٢١- الحجّة في القراءات السّبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٢- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير

حويجاني، دمشق: دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٣- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ.

٢٤- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٥- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٦- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دمشق : دار القلم، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٧- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدّكتور أحمد مختار عمر، دمشق : مجمع اللغة العربية.

٢٨- ديوان العجّاج، تحقيق الدكتور: سعدي ضنّاوي، بيروت: دار صادر ، ط١، ١٩٩٧م.

٢٩- ديوان رؤبة ضمن (مجموع أشعار العرب)، بعناية وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).

٣٠- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحقّقه عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطيّة، بغداد: مطبعة دار البصري، ١٣٨٧هـ.

٣١- الرّوض الأنف للسُّهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، ط١، ١٣٨٧هـ.

٣٢- زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق الدكتور محمد حجي، الدكتور محمد الأخضر، الدار البيضاء: الشركة الجديدة - دار الثقافة، ط١، ١٤٠١هـ.

٣٣- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣٤- سفر السّعادة وسفير الإفادة، لعلَم الدّين السّخاوي، تحقيق محمّد أحمد الدّالي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣هـ.

٣٥- شرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافي، تحقيق الدكتور محمّد الريح هاشم، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٦- شرح أبيات مغني اللّبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٣٧- شرح الرضي على الكافية (القسم الأوّل)، تحقيق الدّكتورحسن بن محمّد الحفظي، منشورة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٨- شرح الرضي على الكافية (القسم الثاني)، تحقيق الدّكتور يحيى بن بشير المصري، منشورة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٩- شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٤٠- شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٤١- شرح شواهد الإيضاح، لابن برّيّ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، القاهرة : الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ.

٤٢- الصحاح، تاج اللّغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م.

٤٣- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٠٢م.

٤٤- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محبّ الدّين الخطيب، المكتبة

السّلفية، (د.ت).

٤٥- فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير، تحقيق محمد فؤاد منصور، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٩.

٤٦- في تاريخ الأدب الجاهلي، لعلي الجندي، مكتبة الهلال، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٧- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط٧، ١٤٢٤هـ.

٤٨- القوافي، للقاضي التنوخي، تحقيق الدكتور عوني عبد الرءوف، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.

٤٩- كتاب الشّعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الطّناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٠- كتاب القوافي، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، ط١، ١٩٧٤م.

٥١- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون بيروت: دار الجيل ، ط١، (د.ت).

٥٢- لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر، ط٤، ٢٠٠٥م.

٥٣- المبسوط، لشمس الأئمة السرخسي، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤هـ.

٥٤- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٠ هـ.

٥٥- مُجمل اللّغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٦- المُحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدّكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٧- مختار الصحاح، للرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ط٥، ١٤٢٠هـ.

٥٨- المسائل الحلبيّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٩- المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور عليّ جابر المنصوري، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٠- معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، تحقيق الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت : عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦١- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، القاهرة: دارالكتب المصرية، ط٣، ١٤٢٢هـ.

٦٢- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

٦٣- معجم البلدان، لياقوت الحموي، بيروت: دار صادر، ط٨، ٢٠١٠م.

٦٤- معجم القراءات، للدّكتور عبد اللطيف الخطيب، القاهرة: دار سعد الدّين، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٥- معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس، عبد السّلام هارون، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.

٦٦- المغني، لابن قدامة، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٦٧- المقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.

٦٨- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدّكتور عبد الله ابن إبراهيم الدويش، الرياض: منشورة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٦٩- المنتخب من غريب كلام العرب، لكُراع النّمل، تحقيق الدكتور محمد العمري، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى ، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٠- المنصف في شرح التصريف، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ.

٧١- نتائج الفكر في النّحو، للسّهيلي، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، الرياض: دار الرّياض للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٧٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، الزرقاء: مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٧٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمّد الطنطاوي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ.

٧٤- النّوادر في اللّغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، القاهرة وبيروت: دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.

٧٥- الوافي بالوفيات، للصّفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التّراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٦- وفيات الأعيان، لابن خلكّان، بيروت: دار إحياء التّراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ.